نظم إدارة البيئة السليمة ودورها في تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الحديثة

دراسة حالة للمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار – سوناطراك –

Sound environmental management systems and their role in realizing the social responsibility dimensions of modern business organizations

– Case study of the National Well Service Foundation – SONATRACH

د. الطيف عبد الكريم[1]
أستاذ محاضر–أ–
جامعة امحمد بوقرة بومرداس
Letaie223yahoo.fr

د. كوراد فاطيمة
دكتوراه في العلوم الاقتصادية
جامعة على لونيسي البليدة 2
Fati_kou@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2019/10/31 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/05 تاريخ النشر: 2019/12/31

الملخص: تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على أهمية تبني منظمات الأعمال الحديثة عامة والمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار محل الدراسة لنظم ومعايير إدارة البيئة السليمة، كأحد أهم مجالات الاستثمار التي ترتبط بمسؤوليتها الاجتماعية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة القائمة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتقليل من مخاطر أنشطتها الصناعية على البيئة وصحة الإنسان.

توصلت الدراسة من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي لمجوعة من النتائج تؤكد أهمها: على الدور الأساسي لمنظمات الأعمال ومسؤوليتها المباشرة في حماية البيئة وضمان استدامتها من أخطار أنشطتها وملوثاتها وذلك بتبني المعايير الدولية لإدارة البيئية السليمة لمختلف عملياتها التشغيلية وما يرتبط بها من نفايات سامة ومخلفات صلبة يمكن أن تشوه البيئة وتؤثر على سلامة الكائن الحي.

الكلمات المفتاحية: منظمات الأعمال الحديثة، المسؤولية الاجتماعية، الموارد، التنمية المستدامة، نظم إدارة البيئة.

التصنيف JEL: L26,M14,Q51

Abstract: The study aims to try to identify the importance of the adoption of the national well service organizations in general and the national well service institution under study for the systems and standards of sound environmental management, as one of the most important areas of investment that are linked to its social responsibility in achieving the dimensions of sustainable development based on Making the best use of available resources and minimizing the risks of their industrial activities to the environment and human health.

The study, based on the analytical approach of a group of results, emphasizes the most important: the fundamental role of business organizations and their direct responsibility in protecting the environment and ensuring its sustainability by adopting international standards for sound environmental management for its various operational processes and associated Toxic waste and solid residues can distort the environment and affect the safety of the organism.

Key words: Modern business organizations, social responsibility, resources, sustainable development, environmental management standards.

JEL Classification: L26, M14, Q51.

[1] مرسل المقال: د. الطيف عبد الكريم

المقدمة:

يواجه كوكب الأرض اليوم تحديات إيكولوجية كبيرة تهدد مستقبله، نتيجة زيادة التلوث وانبعاثات الغازات السامة وتغير المناخ من جراء نموذج الاقتصاد الخطي المطبق منذ الثورة الصناعية، الذي لم يستطع الموازنة بين مدخلات ومخرجات التنمية والمحافظة على البيئة. أمام تزايد الحاجات الانسانية من السلع والخدمات من جهة وتناقص الموارد الطبيعية الداخلة في عملية انتاجها من جهة أخرى، أصبح لزاما على منظمات الأعمال من الناحية الأخلاقية والاقتصادية والقانونية، تبني استراتيجيات وسياسات إنتاج، استغلال واستهلاك مستدامة؛ تضمن تنافسيتها وقدرتها على الاستمرار وذلك بالتقليل من التكاليف والمحافظة على قيمة مدخلاتها المتاحة من الموارد المتجددة وغير المتجددة ومعالجة آثارها السلبية بعد عملية استهلاكها النهائي على البيئة، بما يضمن تدفق الأرباح والمحافظة على حقوق الأجيال اللاحقة في الموارد الطبيعية، ضمن مفهوم التنمية المستدامة.

وفق هذا السياق، فإن لمنظمات الأعمال الحديثة، دور أساسي في تحقيق أهداف ومتطلبات الاقتصاد البيئي وهو مفهوم جديد تقوم أبعاده على تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية كأساس لقيام المنظمات الاقتصادية بمسؤولياتها البيئية، ومراعات انسجام أنشطتها مع معايير المحافظة عليها وعلى الصحة والسلامة العامة.

الإشكالية الرئيسية: لتحليل مختلف الأفكار والمفاهيم السابقة تنطلق الدراسة من الإشكالية التالية:

ضمن المفهوم الاقتصادي الحديث الذي يقوم على ضمان تجديد الموارد وتحسين جودة الحياة وتحقيق رفاهية المجتمع، كيف يمكن لمنظمات الأعمال أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال اعتماد نظم الإدارة السليمة للبيئة؟

الأسئلة الفرعية: تتفرع على النحو الآتي:

1. ما مفهوم نظم إدارة البيئة وما علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال؟
2. ما علاقة تبني نظم إدارة البيئة في منظمات الأعمال بتحقيق التنمية المستدامة؟
3. ماهي الدوافع التي تقف وراء تبني منظمات الأعمال لنظم إدارة البيئة؟
4. ما هو واقع تبني نظم إدارة البيئة على مستوى المؤسسة الوطنية لحفر الآبار؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية العامة والأسئلة الفرعية تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. لمنظمات الأعمال مسؤولية أخلاقية واقتصادية وقانونية في استدامة البيئة والمحافظة على الموارد
2. لا يمكن ضمان استدامة منظمات الأعمال إلا من خلال تبني نظم إدارة البيئة السليمة.
3. المؤسسة الوطنية لحفر الآبار على التزام بتبني وتطبيق معايير نظم إدارة البيئة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بتحقيق أهداف التنمية؛
2. تحليل مسؤولية المنظمة اتجاه ضمان استدامة البيئة التي تنشط فيها؛
3. إبراز أهمية تبني المنظمات الحديثة لنظم إدارة البيئة، في تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية.

أهمية الدراسة:

للدراسة أهمية كبيرة في تحليل توجهات المنظمات الحديثة في تبني معايير الالتزام البيئي في أنشطتها وعملياتها الانتاجية والتسويقية من مدخل المحافظة على بيئة نظيفة ومستدامة خالية من مظاهر التلوث الذي قد يهدد التوازن الإيكولوجي، بتوظيف التكنولوجيا والموارد

المادية والمالية والبشرية في معالجة آثار أنشطتها واستعمالات منتجاتها السلبية، واعتبارها أهدف ذات أبعاد استراتيجية لا تختلف عن باقي الأهداف الأخرى العاكسة لرؤية ورسالة واستراتيجية المنظمة لبلوغ النجاح والنمو والاستمرارية.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل مختلف جوانب الدراسة البحثية النظرية والتطبيقية.

الدراسات السابقة: من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب الموضوع:

1- صخري محمد، نظم إدارة البيئة ودورها في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال– مجلة الأبعاد الاقتصادية، العدد 7، جامعة البليدة، 2012:

ركزت الدراسة على تحليل أثر العلاقة التي تربط بين نظم إدارة البيئة على تحقيق التميز في أداء المؤسسة، خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتطوير أداء البيئي للمؤسسة وتقييمه باستمرار وصولا لتحقيق التميز، لما له من دور كبير في تحسين سمعة المؤسسة أمام المتعاملين وترسيخ مدى اهتمام المؤسسة بمسؤولياتها اتجاه المجتمع، الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على تحقيق التميز في أداء المؤسسة.

2– فاطمة الزهراء عبادي، دور الدولة في دعم وتطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر– مجلة الباحث، المجلد11، العدد11، جامعة ورقلة، 2013:

ركزت الدراسة على تحليل دور الدولة ومسؤوليتها في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة في المؤسسات الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إلى أن أثر تطبيق نظم إدارة البيئة لا يقتصر فقط على المؤسسات الاقتصادية بل يتعدى إلى المجتمع والبيئة وحتى على تحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، ما يلزمها بمسؤولية اتجاه إنجاح تطبيق هذه النظم.

3– رشيد غلاب، نظم إدارة البيئةISO14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2017:

ركزت الدراسة على تحليل دور نظم إدارة البيئة في الحد من التلوث وزيادة الوعي البيئي للمؤسسات الاقتصادية والتأثير الإيجابي على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاقتصاد والبيئة، حيث يؤثر كل منهما على الآخر إيجابا أو سلبا، لذا تعتبر الإدارة البيئية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات لتحسين تعاملاتها وتقييد ممارسات أنشطتها السلبية المضرة بالبيئة، فضلا على أنها تفتح أمام المؤسسات فرصا لدخول الأسواق العالمية وتحسين سمعتها ضمن مجال النشاط.

موقع الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة، أنها تركز على تحليل أبعاد المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال، ضمن تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال تبني وتطبيق المنظمات لنظم إدارة البيئة كآلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، انطلاقا من وعيها واحساسها بالمسؤولية اتجاه المجتمع والبيئة التي تنشط فيها.

كما ركزت الدراسة على تحليل واقع ودوافع تبني والتزام المؤسسة الوطنية لحفر الآبار بمطابقة أنشطتها ومعايير نظم إدارة البيئة.

محاور الدراسة: اقتضت المنهجية العلمية تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول يعالج مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ومختلف أبعادها.

المحور الثاني يحلل ويشخص البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقته بتبني المنظمات الاقتصادية لنظم إدارة البيئة السليمة.

المحور الثالث يحلل واقع تطبيق وتبني المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP سوناطراك لنظم إدارة البيئة السليمة.

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من المفاهيم الحديثة التي نالت حيزا كبيرا من التحليل والاهتمام، من قبل الباحثين والهيئات والمؤسسات المحلية والدولية الرسمية وغير الرسمية، لتكريس أسس جديد لمسؤولية المنظمات الاقتصادية في الإدارة الواعية والسليمة لعملية التنمية المستدامة والمشاركة فيها، بعيدا عن ممارسات الاستغلال السلبية للموارد وآثارها المدمرة على البيئة، التربة، المياه، المناخ والكائن الحي، كردة فعل للممارسات غير الأخلاقية لبعض الشركات العالمية الكبرى.

ولا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بمختلف أبعاده كغيره من المفاهيم يعرف اجتهادات وتباينات تعكس وجهات النظر والأبعاد التي تركز عليها مختلف هذه الأطراف في تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية

حسب Howard R.Bowen(1953) فإن المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال "هي الالتزامات التي يتعين الوفاء بها فيما يتخذونه من قرارات تمس مقاصد المجتمع وقيمه العليا وتتفق مع ضمير المجتمع" (طاهر محسن منصور الغالبي، 2006، ص 200).

رغم أن هذا التعريف جاء عاما ولم يحدد مجالات معينة لهذه المسؤولية أو أسلوب ممارستها إلا أنه فتح الباب واسعا لنقاش جدي حول الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية ومهد لعدة دراسات خلال الفترات اللاحقة.

حسب Johnson (1971) ورغم أنه لم يضع تعريفا موجزا لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، إلا أنه قدم مجموعة من وجهات النظر فيؤكد في وجهه نظره الأولى على أن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، هي أن يوازن مسيري المنظمة بين مجموعة من المصالح بدلا من السعي فقط للحصول على أرباح أكبر لمساهميها، فلابد للمنظمة أن تركز أيضا على مسؤوليتها تجاه الموظفين والموردين ومجتمعاتها المحلية، أما وجهة النظر الثانية فينظر فيها المفكر إلى المسؤولية الاجتماعية على أنها تحتم على المنظمة أن تقوم بتنفيذ برامج لخدمة المجتمع العام، لأجل تحقيق أرباح مستقبلية، بينما يرى في وجهة نظر أخرى أن المسؤولية الاجتماعية؛ تفترض أن الدافع الرئيسي هو تعظيم المنفعة من خلال التركيز على أهداف متعددة بدل التركيز على تعظيم الربح فقط (B.archie, 1999,pp 232-242).

عرف Drucker(1977) المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم (محمد الصيرفي، 2007، ص 15).

بينما ترى Sundra Homles(1985) أن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، خلق فرص عمل، حل مشكلة السكن وغيرها (صالح السحيباني، 2009، ص 4) .

ولقد أورد للمسؤولية الاجتماعية العديد من التعاريف من قبل الهيئات الدولية، نذكر منها:

تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة :عرفها على أنها الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال لتتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعوائلهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل (محمد الصيرفي،2009، ص4).

تعريف البنك الدولي :عرفها على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية لمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعوائلهم والمجتمع المحلي والمتجمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس كأسلوب يخدم التجارة، والتنمية في وقت واحد من خلال تبنيها في الأنشطة المستمرة للمنظمة (بلال خلف السكارنة، 2009، ص162) .

تعريف منظمة العمل الدولية :عرفتها على أنها المبادرات الطوعية، التي تقوم بها المنظمات، علاوة على ما يجب عليها من التزامات قانونية اتجاه الدولة والمجتمع وتعد المسؤولية الاجتماعية تكملة للوائح الحكومية أو السياسة الاجتماعية، وليست بديلا عنهما.

تعرف الايزو 26000 المسؤولية الاجتماعية: على أنها الأفعال التي تقوم بها المنظمة لتحمل مسؤولية أثر أعمالها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، حيث تكون هذه الأفعال متماشية مع مصالح المجتمع والتنمية المستدامة، قائمة على السلوك الأخلاقي، والامتثال للقوانين والإدارات العمومية الساهرة على مراقبتها وتطبيقها وتنظيمها (مقدم وهيبة، 2003، ص 72).

كمحصلة لما تقدم من تعاريف نستطيع أن تقول أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم بموجبه تهم المنظمات بمصالح المجتمع عن طريق الأخذ بعين الاعتبار تأثير نشاطاتها على المستهلكين والموظفين وحملة الأسهم والمجتمع والبيئة وذلك على كل أوجه عملياتها، والتزام اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، بمسؤولياتها في الانخراط والمشاركة في بمجموعة من السياسات الأنشطة الاجتماعية إلى جانب المؤسسات العمومية كمحاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها .

2- أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تعددت المناهج التي تناولت محتوى وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وتباينت وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين المنظمة والمجتمع عبر مراحل زمنية مختلفة، ويرجع ذلك إلى تطور بيئة النشاط وتعقيدها وتعدد الأطراف الفاعلة فيها (السوق، الزبائن، عملاء، المجتمع، المنافسة، الدولة، التشريعات والقوانين، البيئة...) (فؤاد محمد حسين الحمدي،2003، ص48).

يمكننا إبراز أهم أبعاد تبني المسؤولية الاجتماعية الذي يقوم على أساس تحديد ثلاثة أبعاد مختلفة وهي:

– البعد الاقتصادي: يقوم أساسا على هدف تعظيم الأرباح كهدف أساسي لوجود المنظمة واستمراريتها، بغض النظر عن أي دور أو مساهمة ذات بعد اجتماعي في المجتمع المحلي أو الخارجي، التي يمكن أن تتولد كأهداف ثانوية مترابطة مع/ أو محصلة للهدف الأساسي.

من أهم منظري هذا البعد الباحث Friedman والذي يرى أن المديرين مسؤولين فقط على القيام بأعمالهم بطريقة صحيحة واحترافية لتعظيم أرباح أعمالهم سواءا كانوا مالكين أو موظفين لدى أصحاب المصالح (طاهر محسن، 2005، ص 69).

–البعد الاجتماعي: يقوم على جعل المنظمات الاقتصادية وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة غايتها الأولى تحقيق أهداف المجتمع وحاجاته المادية وغير المادية، هذا أمر يتسم بدرجة عالية من الصعوبة خاصة من حيث الموازنة بين الأداء لاقتصادي المطلوب لتحقيق الأرباح والالتزامات الاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي، في ظل تزايد مطالب المجتمعات وأخذها أبعاد مختلفة متجاوزة البعد المعيشي إلى البعد البيئي والإنساني وغيرها ومن أهم مناصري هذا البعد جماعات السلام الأخضر والأحزاب الاجتماعية.

–البعد المتوازن (اقتصادي/اجتماعي): يعكس هذا النموذج توازن في أبعاد مفهوم المسؤولية الاجتماعية بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، بحكم أن المنظمات تمثل جملة من المصالح لأطراف متعددة (المالكين، المساهمين، المجتمع)، وتبني مفهوم الرأسمالية والاقتصاد الحر ساهم في الترويج لهذا البعد إذ تطمح المجتمعات أن تتحمل المنظمات، مسؤولياتها إلى جانب الحكومات التي لم تعد قادرة على مقابلة المتطلبات المتزايدة للمجتمع وتبني أهداف اجتماعية لخدمة المصالح العامة للمجتمع الذي تنتمي إليه.

– البعد القانوني: يمثل التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الحكومات، بمثابة تشجيع وإلزام لها في انتهاج سلوك مسؤول ومقبول في أنشطتها ومخرجاتها المقدمة للمجتمع وأن لا ينتج عنها أي ضرر، وهذا الالتزام القانوني لا ينعكس على حدود علاقة المنظمة بالبيئة التي تنشط فيها وتوجه مخرجاتها لها، بل يعمل على حماية حقوقها من أخطار السوق كالاحتكار والمنافسة غير العادلة.

– البعد الأخلاقي: يمثل السلوك المقبول الذي يتم إقراره من قبل المساهمون، المستثمرون، المجتمع، والمنظمات العاملة في ذات مجال النشاط، معظم القواعد التي تحكم هذا السلوك هي بمثابة أعراف وتقاليد وقيم متوارثة ومتجددة، تعمل جنبا إلى جنب مع الأبعاد القانونية في ترسيخ المسؤولية الاجتماعية (طاهر محسن منصور الغالبي، 2008، ص 81-82).

– **البعد الإنساني**: هي قمة الهرم للمسؤولية الاجتماعية الذي قد لا يمثل أحد متطلبات عمل المنظمة، إلا أنه في حقيقتها يمثل الرفاهية والشهرة والمكانة أو الصورة التي تحتلها في السوق أو لدى زبائنها الحاليين أو المستقبليين، وذلك عبر ما تقوم به من فعاليات وأنشطة خيرية وانسانية تخدم المجتمع الذي تنتمي إله في شتى المجالات التعليمية، الصحية، المعاشية وغيرها.

– **البعد البيئي**: يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية والطبيعية كالاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ وضمان عدم إضرار أنشطتها بالبيئة، من خلال ما تطرحه من نفايات ومخلفات سامة يمكن أن تهدد التوازن الإيكولوجي والأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

كما أن المواصفة القياسية للمسؤولية الاجتماعية إيزو26000 أدخلت بندا خاصا بموضوع البيئة كأحد الموضوعات الرئيسة للمسؤولية الاجتماعية ، وهو البند السادس، وبينت من خلاله أربع قضايا رئيسية خاصة بالبيئة، والمهام الرئيسة التي ينبغي على المنشآت تبنيها وتنفيذها، منها :

– منع التلوث وانبعاث الغازات المضرة في الهواء، وتجنب رمي المخلفات والنفايات التي تتسبب أنشطة المنظمة وخدماتها في إحداثها سواء كانت سائلة أو صلبة والامتناع عن استخدام الكيماويات السامة؛
– الاستخدام المستدام للموارد من خلال ترشيد استخدام الكهرباء والوقود أو المواد الخام والمياه بطريقة أكثر مسؤولية؛
– التخفيف من حدة التغير المناخي لذا وجب على الشركات تحمل المسؤولية عن انبعاث غازات الاحتباس الحراري .

ثانيا: المسؤولية البيئية للمنظمة ونظم إدارة وحماية البيئة

يمثل البعد البيئي أحد أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية، في تكريس مسؤولية ودور المنظمة في حماية البيئة والمحافظة عليها ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة على المدى القصير والبعيد، مع التوجهات الحديثة للاقتصاد العالمي في التخلي عن نهج الاقتصاد الخطي المعتمد منذ الثورة الصناعية في إدارة عملية التنمية وما أفرزه من اختلالات سلبية على مستوى البيئة وعملية تسيير الموارد وتثمينها، المنظمات الاقتصادية الحديثة أصبحت أكثر من أي وقت مضى على وعي بضرورة تحمل مسؤولياتها البيئية مع مختلف شركاءها الاقتصاديين في الالتزام بالمعايير والتشريعات الدولية والمحلية لحماية البيئة وإدارة أنشطتها وعملياتها الانتاجية، بما يضمن المحافظة عليها واستدامتها للأجيال اللاحقة، لضمان بقاءها ودعم قدرتها التنافسية.

1- المسؤولية البيئية

تعرف البيئة بأنها الإطار أو الحيز الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى والتي يستمد منها مقومات حياته، وعرفت في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 بأنها ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته ،أما تعريف الأمم المتحدة للبيئة فهو ذلك "النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحي فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة.

واتسع مفهوم البيئة ليشمل البيئة الطبيعية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، التنظيمية والثقافية (مشان عبد الكريم، 2003، ص 4).

وتتمثل أهم عناصر البيئة التي تمثل محور اهتمامنا في الأرض، الهواء، الماء، النباتات، الموارد الطبيعية، الحيوانات (ياسر شهين، ص 2).

ويمكن وصف المسؤولية البيئية على أنها واجب المنظمات في الادارة السليمة الانعكاسات السلبية؛ لعمليتها ومنتجاتها ومصانعها وتجهيزاتها على البيئة، والسعي لتبني السياسات البيئية لمنع أو الخفيف من أثر مخلفات أنشطتها الصلبة والغير صلبة، ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، واستهلاك الموارد، والحد من الممارسات التي قد تؤثر سلبا على مستقبل استدامة الحياة على كوكب الأرض (نوال على تعالبي، 2014، ص75).

وبهذا الخصوص يرى Graham & Ketra (2002) أن تحمل المنظمات لمسؤولياتها اتجاه حماية البيئة والمحافظة عليها لا يمثل عمل تطوعي بقدر ما هو واجب؛ تفرضه القوانين والأخلاق والشعور بالمسؤولية، تحقيقا للمصلحة العامة من جهة وتوفير بيئة مناسبة تضمن استمراريتها واستدامة الأرباح من جهة أخرى .

المسؤولية البيئية للمؤسسات بالنسبة (1995) HUCKEL تهتم بعلاقة المؤسسة بالبيئة وهي تحوي على التزامات صناع القرار لتحمل مسؤولية الإجراءات التي تهدف إلى حماية وتحسين البيئة ككل وهذا بما يتماشى مع مصالحها الخاصة (Dirk Holtbrugge, 2012,p180).

وتعرف كذلك بأنها " الممارسات التي تعود بالنفع على البيئة أو التخفيف من الآثار السلبية للأعمال على البيئة التي تتجاوز ما هو مطلوب من المؤسسات قانونا إلى ما أقره مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة".

حماية البيئة جزأ لا يتجزأ من أبعاد المسؤولية الاجتماعية، يمكن للمنظمات أن تقوم بهذا الدور من خلال: (الطاهر خمرة، 2007، ص 88):

- الادارة السليمة للمواد الأولية وتعظيم قيمتها وسبل استغلالها؛
- العمل على ابتكار طرق وموارد جديدة من خلال الاهتمام بتطوير البحوث العلمية وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للإنتاج الأنظف؛
- الحد من الأثار الضارة للملوثات السامة المرتبطة بالأنشطة والعمليات الانتاجية على الأرض، الهواء ، المياه وصحة الانسان؛
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات؛
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث وتسمح تدويرها واعادة تثمين قيمتها في عمليات استغلال جديدة ذات منفعة.

2- نظم إدارة وحماية البيئة

مسؤولية المنظمة اتجاه البيئة، تنطلق من دوافع أخلاقية واقتصادية وقانونية، تجسدها رسالتها ورؤيها في تحقيق الأهداف البيئية المرغوبة والمطلوبة، ضمن أهداف التنمية المستدامة، وفق مجموعة من المعايير الداخلية والخارجية، تعكس نظام إدارة بيئي متفق عليه، يمثل إطار عمل ينظم ويقيم مدي التزام أداء منظمات الأعمال لتعهداتها في حماية البيئة (Floriane Bouyoud, 2010,p22) .

2-1- مفهوم الإدارة البيئية

الإدارة البيئية هي "الإجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، الموضوعة من أجل حماية البيئة وهي تتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد".

تعرف الإدارة البيئية بأنها الهيكل الوظيفي للمنظمة، وكذا التخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية والإجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المنظمة وخفض آثارها البيئية السيئة ومحاولة منع تلك الآثار تماما كهدف رئيسي للإدارة البيئية (أحمد عوض، 2002، ص 131).

وتعريف الإدارة البيئية أيضا على أنها "منظومة الادارة البيئية هي جزء من منظومة إدارة شاملة لمؤسسة ما وهي تشمل البناء التنظيمي والإجراءات وأنشطة التخطيط والمحافظة على الأداء البيئي الجيد وتشمل أوجه الإدارة التي تخطط وتنمي وتطبق وتراجع وتحافظ على السياسة البيئية وأغراضها وأهدافها " (عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، 7 – 11 ماي 2005، ص 3).

وتعرفها المنظمة العالمية للتقييسISO بأنها "جزء من نظام إدارة المنظمة يستعمل لتطوير وتنفيذ سياستها البيئية وتقييم تأثيرها على البيئة"، حيث تساعد الإدارة البيئية المنظمات على تلبية المتطلبات القانونية فيما يتعلق بالجانب البيئي، وتساعد في تحديد الأنشطة البيئية التي تحقق الأهداف الاقتصادية.

يمكن تلخيص أهم مهام الإدارة البيئية في المنظمة حسب الآتي:

– تحديد المستوى العام للمسؤوليات والأهداف البيئية المطلوبة من المنظمة ضمن التوجهات العامة لاستراتيجية المنظمة ورسالتها ومبادئها؛

– ضمان الالتزام بالتشريعات والمعايير البيئية المحلية والدولية؛

– تعزيز تنافسية المنظمة وقدرتها على التحكم في التكاليف وإدارة الموارد، بفضل فرص التقليل من الخسائر الناجمة عن الحوادث والغرامات وتحسين سمعتها لدى العملاء ما يسمح لها بكسب زبائن جدد والدخول إلى أسواق جديدة؛

– اعتماد الإدارة البيئية يزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية للمنظمة التي لها منتجات موجهة للتصدير، بفضل استجابتها لمعايير السلامة والحفاض على البيئة؛

– وضع وتنفيذ وتقييم السياسات البيئية وتصحيحها داخل المنظمة، وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية.

– زيادة الوعي البيئي لدى العمال بتعزيز نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في المؤسسة عبر التواصل مع الجهات الرسمية والجمعيات المتخصصة من أجل رصد عملياتها وموائمتها مع الشروط البيئية بعد الحصول على الشهادات البيئية العالمية وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث (عبد الغفور دادان، ص418).

2–2– نظم إدارة البيئة

نظام الإدارة البيئية هو أداة تمكن المنظمات، الحكومات من التعامل مع الآثار الضارة طويلة الأجل على البيئة بما تطرحه من منتجات وما تقدمه من خدمات وما تنفذه من عمليات وما تطرحه من مخلفات، لغرض الوصول لتحقيق أداء بيئي متميز عن طريق تنظيم وتقيم مختلف الإجراءات والسياسات البيئية الموجهة للأنشطة والعمليات التي ترتبط آثارها بالبيئة وتتفاعل معها بطريقة ايجابية أو سلبية، وصولا لتحقيق التحسينات المستمرة في مستويات الجودة للعمليات والسياسات البيئية الداخلية، بما يحقق أهداف المنظمة في تحقيق الميزة التنافسية والاستجابة للتشريعات والقوانين المتعلقة بحماية المستهلك والبيئة؛

2-3- متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية:

من أهم القضايا التي أفرزها نهج الاقتصاد الخطي الذي تبنته اقتصاديات الدول الكبرى ومن خلالها المنظمات الرأسمالية العالمية بعد الثورة الصناعية، الاستنزاف المفرط ولاعقلاني للموار الطبيعية بحجة تعظيم الأرباح، وما صاحبه من كوارث مدمرة على البيئة وصحة الانسان وأمام استحالة استمرار البشرية في ظل هذا الوضع الكارثي، تعززت قناعات الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين من مؤسسات وهيئات حكومية ومدنية بضرورة بناء قواعد لنهج اقتصادي جديد يقوم على مفاهيم أخلاقية مسؤولة تضمن استمرارية تعظيم الأرباح والمشاركة في إدارة التنمية المستدامة.

ضمن هذا الاتجاه طرحت منظمة التقييس الدولية المعنية بالجودة والبيئة والسلامة، نظام إدارة بيئي متكامل ضمن سلسلة المواصفات ISO14000 لأنظمة الإدارة البيئة، وهي مجموعة من المعايير لإدارة البيئية السليمة طورتها اللجنة (TC 207) في منظمة ISO، في إطار نسق إداري متكامل، يتحقق من خلال التزام المنظمات بتحقيق التنمية المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حيث تزود المنظمات بهيكل لإدارة التأثير البيئي والسيطرة عليه، كما تقدم مجموعة من الأدوات والتوجهات الشاملة بهدف تطوير وتنفيذ وصيانة وتقويم السياسات والأهداف البيئية، وتسعى باستمرار لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها وليس من خط النهاية، وتوجه اهتمامها للمواقع الحرجة بشكل خاص (مشان عبد الكريم، 2013، ص 54).

وتعريف المواصفة ISO 14000 على أنها "مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام المواد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة" (ايثار عبد الهادي آل فيحان، 2008، ص 114).

وتهدف هذه المواصفات إلى:

– مساعدة المنظمات على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بها في مجال المحافظة على البيئة؛

– تشجيع المنظمات في سعيها للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية؛

وهناك من عرفها على أنها مجموعة من المتطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع وأحجام المؤسسات ويتكيف مع مختلف الظروف، تهدف إلى تدعيم عملية حماية البيئة ومنع التلوث (جبار بوكثير، 2017، ص 5).

صممت سلسلة ISO14000 ليتم تنفيذها وفقا لحلقة Plan-Do-Check-Act " PDCA " نفسها التي تطبق على جميع معايير أنظمة ISO وتعني المراحل الأساسية التالية:

– **التخطيط البيئي:** بعد تحديد نظام الإدارة البيئية من خلال تعيين السياسة البيئية وتحديد أهدافها الداخلية والخارجية بما يتوافق ورؤية المنظمة ورسالتها والالتزامات القانونية، تأتي عملية التخطيط لوضع منهجية عملية للتقليل من مخاطر النشاط المضرة بالبيئة وتشخيصها لتحقيق الأهداف البيئية.

– **التنفيذ والتشغيل:** تتطرق مرحلة التنفيذ إلى التفاصيل المتعلقة بالعمليات المهمة لإنشاء وصيانة نظام الإدارة البيئية الناجح بحيث تتمثل في وضع الضوابط اللازمة لضمان التحكم في الآثار السلبية، على البيئة من خلال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في حالة حدوث أي كوارث بيئية قد يتسبب فيها نشاط المنظمة.

– **المراقبة والفحص:** هذه المرحلة بمرحلة " تقييم الأداء " أي ما مدى امتثال المؤسسة لبرنامج نظام الإدارة البيئية وتتضمن المراقبة والقياس، تدقيق نظام الإدارة البيئية وما مدى توافقه مع الخطط الموضوعة.

– **المراجعة البيئية:** هي عملية هامة الغرض منها تقييم مدى توافق أداء المنظمة ومختلف أجهزتها وإداراتها في التطبيق السليم للسياسة البيئية وضمان تحقيق نظام الأمان البيئي في مختلف أنشطتها، والتعامل مع عدم المطابقة والإجراءات التصحيحية لإصلاح المشكلات التي تم العثور عليها أثناء تقييم الأداء ، وذلك بوضع تعديلات ضرورية على خطط نظام الإدارة البيئية.

وتحقق هذه المرحلة مجموعة من الأهداف للمنظمة أهمها:

– الالتزام بالقوانين واللوائح وتجنب العقوبات والغرامات؛

– الحاجة للتعرف على المخاطر والأضرار البيئية وتقليلها أو الحد من آثارها السلبية؛

– الحفاض على سمعة المنظمة؛

– اكتشاف فرص التحسين المستمر في سياسة المنظمة البيئية؛

– التأكد من مدى استجابة أنشطة المنظمة مع أنظمة ومعايير حماية البيئة.

وينطوي تطبيق متطلبات المواصفة ISO14001 على:

– صياغة سياسة بيئية دقيقة بمعرفة القيادات العليا؛

– تحديد الجوانب والاعتبارات البيئية والتي تمثل العناصر في أنشطة المؤسسة ومنتجاتها أو خدماتها التي تتفاعل مع البيئة؛

– الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية والتشريعية والمتطلبات الأخرى في الشؤون البيئية

ثالثا– تحليل واقع تطبيق وتبني المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP سوناطراك لنظم إدارة البيئة

1– تقديم عام للمؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP

تم إنشاء المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP وهي تابعة مملوكة بالكامل لشركة سوناطراك ، تقدم مجموعة من الخدمات لصالح تلبية احتياجات الشركة وشركائها الأجانب، من خلال الابتكار والعمل تأسست في 1 أغسطس 1981 في إطار إعادة هيكلة قطاع المحروقات، هي مؤسسة تتمتع بخبرة واحترافية عالية اكتسبتها لعدة سنوات في تقديم الخدمات الفنية المساعدة في عمليات حفر الآبار والتنقيب وإنتاج وتصدير المحروقات، .

1-1- تحليل الأنشطة المرتبطة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية لنشاط المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP

تعمل المؤسسة على تطوير أنشطتها على أساس مجموعة من القيم والأهداف الاقتصادية، الاجتماعية التي تميز علاقتها بمحيطها الداخلي والخارجي، تعكس ثقافتها التنظيمية وتحدد حدود وطبيعة علاقتها مع المتعاملين معها من مؤسسات وأفراد وبيئة.

تنشط المؤسسة ضمن أهداف واضحة تقوم على تحقيق مصلحة المؤسسة والمصلحة العامة ضمن مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أسس أهمها الاحتراف واحترام وخدمة الشركاء والمتعاملين معها الداخلين والخارجيين مع الحرص الدائم على توفير والالتزام بمعايير السلامة وحماية البيئة ضمن أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية.

– مجال النشاط

تعمل المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP في مجال صناعة حيوي وأساسي بالنسبة للاقتصاد الوطني تراعي فيه معايير الجودة من خلال استخدام أحسن الوسائل والأساليب و أحدث التقنيات والتكنولوجيات في العمل والمحافظة على البيئة وقد تحصلت على شهادة ISO9000 في سنة 2013 ما ساعدها في تحسين أداءها وتحقيق رضى الزبون، تستند أهداف واستراتيجية المؤسسية على تثبيت مكانتها كشريك اقتصادي فعال مع الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك في مجال النشاط الاستخراج والاستكشاف إلى جانب الشركاء المحليين والأجانب، من خلال التوظيف الأمثل والكفء لقدراتها المادية والبشرية وخبرتها المتراكمة الاستفادة من الاتجاهات والتطورات في صناعة النفط.

برأس مال قدره 8 مليار دينار تنشط المؤسسة ضمن أهم حقول النفط والغاز في الجزائر وتنتشر على امتداد ها الجغرافي، فنجدها في الجنوب على مستوى حقول حاسي مسعود، حاسي رمل، عن أمناس، حوض بركين، تقنتورين وفي الشمال على مستوى الجزائر، سكيكدة، بجاية، أرزيو؛ وفق تنظيم يقوم على مجموعة من الوحدات التشغيلية العملية المستقلة توظف حوالي 4242 موظف ضمن لامركزية تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية في أداء مهامها وتحقيق أهداف المؤسسة .

تكتسب المؤسسة رأس مال معرفي وخبرة متراكمة على مدار مجموعة من السنوات في مجال تقديم مختلف الخدمات الفنية والتقنية المرتبطة بمجالات حفر الآبار واستغلالها وانتاج المحروقات ما أهلها لأن تكون شريك أساسي في مجال نشاط المحروقات على المستوى المحلي.

توفر المؤسسة أكثر من ثلاثين خدمة في مجال الخدمات المرتبطة بنشاط المحروقات، مهمتها التحقيق المستدام لرضى العمال والشركاء والمساهمين والاستجابة لاحتياجاتهم من خلال التركيز على الابداع والابتكار والرفع من كفاءة الموارد المتاحة.

ممن أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسة نجد:

- الصيانة والمتابعة الدورية للآبار؛
- إعادة تأهيل الحقول والمنشآت النفطية؛
- تصميم وتصنيع أدوات الحفر والتنقيب؛
- إجراء عمليات خدمة الآبار؛

- الحصول على مختلف البيانات المرتبطة بعمليات الاستكشاف والتنقيب؛
- أداء عمليات الاختبار.

– مجال الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية المكون الأساسي لأصول المؤسسة في تحقيق أهدفها في الاستمرارية والنمو والتنافسية، لذا تركز سياسة تحفيز وتطوير أداء الموارد البشرية للمؤسسة على محاور استراتيجية رئيسية ضمن سياسة إدارة وتأهيل الموارد البشرية تبدأ من مرحلة التوظيف والتخطيط لاحتياجاتها من الكوادر والعمال امتدادا لسياسة التكوين والتحفيز، فالمؤسسة تسعى جاهدة إلى استقطاب أحسن الكفاءات من الموارد البشرية في سوق العمل من خرجي الجامعات ومعاهد التكوين العامة والخاصة عبر تعاقداتها مع الوكالة الوطنية للتشغيل واعلاناتها الدورية للتوظيف، لتغطية مختلف احتياجات وحداتها التشغيلية والإدارية، مع العمل على دمج المديرين التنفيذيين الشباب ضمن أعلى المستويات، لتعزيز كفاءات المؤسسة والسعي لملء الوظائف الشاغرة عن طريق التوظيف الداخلي والخارجي لمختلف المهارات المطلوبة.

كما تلتزم إدارة المؤسسة على إعطاء أولوية لتطوير مهارات جديدة ورفع القدرات والمؤهلات المرتبطة بالأعمال الأساسية للمؤسسة والإدارة والتحكم في أنظمة التكنولوجيا وأساليب العمل الحديثة والحماية والسلامة المهنية، ضمن برامج للتكوين والتأهيل النظري والميداني تحاكي الواقع وتأخذ بمختلف الابتكارات والخبرات المختلفة المنفذة في الجزائر و في الخارج.

تنفيذ الإجراءات التدريبية يمكن المؤسسة من التكيف الدائم لمؤهلات الموظفين مع التكنولوجيا والتقنيات والأنظمة الحديثة المرتبطة بمجالات العمل التنظيمية والإدارية والعملياتية والإنتاجية المرتبطة بالنشاط، ما يحقق الاحترافية في العمل وأداء مختلف المهام.

تطبق المؤسسة سياسة تقييم وظيفي فعالة تسمح بتحقيق التحسين في الأداء والترقية في الوظيفة كاعتراف من المؤسسة بالأداء المهني أو الاستثنائي للمورد البشري، فالترقية مشروطة بتطور المعرفة ومهارات العمال من خلال التدريب.

كما تسمح سياسة التقييم والمتابعة باكتشاف وتطوير الإمكانات العالية للعمال وتثمينها من خلال الحوار المباشر والاعتراف بمجهودات المبذولة في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة من خلال التركيز على تحفيز ومكافأة المجهودات الفردية والجماعية على مستوى الإبداع والتفاني في أداء المهام، ما يعزز روح الانتماء للمؤسسة ويحفز أكثر على جذب والاحتفاظ بالإمكانات العالية والمهارات الخاصة.

– نشاط المحافظة على البيئة والسلامة المهنية

اعتمدت المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار سياسة صارمة للصحة والسلامة والبيئة في مختلف مجالات نشاطها، وأداء مهامها التشغيلية من خلال تفعيل نظام متكامل للتحسين المستمر يسمى "حلقة التحسين المستمر" ، ضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية تراعي الالتزام التام بمعايير السلامة والصحة المهنة من مختلف أخطار النشاط وحماية البيئة من التلوث يقوم على سياسة التدريب والوقاية والتحسيس المستمر بمختلف الأخطار المهنية والبيئية المرتبطة بطبيعة النشاط وكيفية الحد منها وتجاوزها.

نظرا لأن المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار تعتبر عضًوا فاعلا في مجمع الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك ، فإنها تسعى من خلال هياكلها المختلفة ، لإنشاء نظام اتصال داخلي وخارجي مع مختلف شركائها من أجل مزامنة سياسة الصحة والسلامة والبيئة ولضمان التوافق مع سياسات هؤلاء الشركاء أنفسهم من أجل القيام بعملهم في أفضل ظروف السلامة وحماية البيئة.

في هذا السياق، أعدت المؤسستقريًرا سنويً ا عن الصحة والسلامة والبيئة من أجل تقييم أداء الصحة والسلامة والبيئة على مستوى وحدات المؤسسة ووضع أهداف واضحة توضح التزامها بمعايير الصحة والسلامة وحماية البيئة.

تسعى المؤسسة جاهدة لتطبيق أنظمة إدارة الجودة والصحة والأمن والبيئة من أجل كسب ثقة زبائنها وإرضائهم بالمنتوج، وحماية البيئة.

إن تبني هذا النظام جعل نشاط المؤسسة منظما ومتناسقا ومتكاملا يراعي جميع الجوانب بما فيها جودة المنتجات والسلامة والأمن والبيئة أثناء العمل من خلال تبني أنظمة QHSE التي تبنى على مجموعة من الأهداف التي وضعتها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها ويتم مراجعتها دوريا.

نظام الجودة هو نظام عالمي موحد لقياس الجودة اتفق عليه عالميا ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة وهو يقوم بالتدقيق على أن ما تقوم به المؤسسة من أعمال تتطابق مع الإجراءات والسياسات التي قامت باعتمادها.

حصلت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار في سنة 2013 على شهادة الجودة ISO9000 نسخة 2008، وهي تسعى من خلال التزامها بالجودة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- وضع نظام إداري عالي الجودة فعال يعتمد على التحسين المستمر؛
- توفير الموارد البشرية والمالية الضرورية وتحسينها وتكوينها لنشر ثقافة الجودة من خلال حملات التوعية والملتقيات والندوات...الخ؛
- تقوم المؤسسة على منهج يتيح لها على الحصول شهادة ISO أي السلسلة المنبثقة منها مثل: ISO9001، ISO9002...الخ؛
- الحصول على رضا الزبائن والمتعاملين؛
- العمل بروح الفريق الواحد والحفاظ على صحة وأمن العمال؛
- البحث عن الأسواق الجديدة؛
- تطوير وخلق منتوج جديد بدءا بمجال التصفية وإزالة التلوث بكافة أنواعه.

وتقوم مصلحة الجودة والصحة والأمن والبيئة في المؤسسة التالية:

- حماية العمال بالدرجة الأولى بالإضافة إلى معدات وتجهيزات المؤسسة؛
- تسيير النفايات الناتجة عن الصناعة النفطية وأحواض نفايات الحفر وخزانات تخزين النفط وقواعد ومعامل التكرير ...الخ ؛
- تسيير النفايات الناتجة عن قواعد الحياة (الصرف الصحي ...الخ)؛
- امتصاص التسربات النفطية واسترجاعها عند وقوع حوادث التسرب من الأنابيب الخارجية أو خزانات التخزين؛
- إزالة التربة الملوثة بالنفط ومختلف الزيوت؛
- السهر على تطبيق مختلف القوانين المتعلقة بحماية البيئية عن طريق القيام بأي مشروع أو تقديم خدمة؛
- تكوين وتدريب تقنيين ومهندسي البيئة وتعريفهم بمختلف المخاطر البيئية؛
- قيادة كل الأنشطة الداخلة في تنظيف الأحواض (معالجة الغاز، تسريب كل الرواسب، إزالة التلوث)؛
- التحسين بصفة دائمة لنوعية الخدمات المقدمة والعمل على إرضاء المتعاملين داخليا وخارجيا.

تحوز المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار على شهادة ISO14000 وISO18000 المتعلقة بنظام الإدارة البيئية، السلامة والأمن في المؤسسة.

مواصفة ISO14000 تعتبر المواصفة الإلزامية الوحيدة التي تقدم للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية وبلورة السياسة البيئية الواضحة التي تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة، أما مقاييس سلسلة ISO14000 فهي إرشادية تستخدمها المؤسسة للتأثير على جوانب العمل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتحليل دورة حياة المنتوج وتوفير المعلومات للعاملين والجمهور.

يطابق نظام الصحة والأمن في المؤسسة إلى الشروط والالتزامات والعوامل التي تؤثر على العمال وهو يهدف إلى:

– الحد والقضاء على المخاطر التي يتعرض لها العمال والأطراف الأخرى التي يمكن أن تتعرض إلى المخاطر المتعلقة بالصحة والأمن من جراء نشاط المؤسسة.

– تطبيق وتحديث نظام تسيير الصحة والأمن.

تتولى مصلحة الجودة والصحة والأمن والبيئة بالإعداد والتخطيط لبرنامج تسيير الصحة والأمن في العمل بمشاركة جميع العاملين في المؤسسة أي المشاركة في اتخاذ القرارات لضمان استمرارية نشاط المؤسسة وتطابقه مع المواصفات والمعايير الدولية ويتم تنفيذ النظام في العمل من خلال تدريب وتكوين العمال ليكونوا مؤهلين لإنجاز المهام التي يمكن أن يكون لها تأثير على صحتهم وأمنهم في مكان العمل ويجب التعرف عليها من خلال التكوين الأساسي والمهني والخبرة.

تقوم مؤسسة الوطنية لخدمة الآبار ENSP بضمان الاتصال وإيصال المعلومات الدائم المتعلق بالصحة والسلامة والأمن للعمل والعمال والأطراف الأخرى المعنية وهذا من خلال وسائل الاتصال عبر الشبكة الالكترونية للمؤسسة المتصلة بين مختلف المصالح لتزويده بمعلومات الأمن والصحة والسلامة بالمؤسسة وعبر البريد الالكتروني للمؤسسة أو الموقع الرسمي عبر الانترنت للمؤسسة؛

فضلا عن البطاقات ووسائل التوثيق إذ تضع المؤسسة مجموعة من الوثائق والبطاقات مثل بطاقة ملاحظة الخطر وتعليق الوثائق في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة.

2– أنظمة البيئة على مستوى المؤسسة

قامت مؤسسة ENSP بتطوير وتنفيذ نظام إدارة متكامل للبيئة السليمة وفقا لمتطلبات المواصفة القياسية ISO 14001 للبيئة نسخة 2004 .

تم إنشاء واعتماد النظام بغية تحقيق الأهداف التالية:

–إظهار قدرة المؤسسة على توفير منتجات وخدمات تتوافق ومتطلبات العملاء واللوائح والقوانين الداخلية والخارجية؛

– وضع قواعد للتشغيل وأداء المهام بغية ضمان أفضل لتطوير أنشطة المؤسسة الحالية من خلال تقويمها المستمر ومقارنتها مع الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية المسطرة وصولا لتحقيق رضا العملاء مع الحفاظ على صحة وسلامة موظفيها والمتدخلين الآخرين المشاركين في مواقع أنشطتها وعملياتها والحفاظ على البيئة.

لم يعد هدف حماية البيئة بمفهومه الواسع الذي يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة حكرا على الجمعيات والسلطات العمومية فقط، ففي وقتنا الحالي كل الأطراف الفاعلة في المجتمع تقع عليها مسؤولية الحفاض على البيئة وضمان استدامتها، ففي ظل تزايد الحاجات وما قابله من تزايد في الطلب على الموارد الطبيعية يشعر الكثير من المستهلكون بالقلق اتجاه تصرفات المؤسسات في توريد واستغلال مدخلاتها من الموارد الطبيعية والمصنعة وتصريف مخرجاتها من النفايات الصلبة والغير الصلبة التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على صحة الإنسان ومصادر الحياة على كوكب الأرض؛ هذه التحديات ساهمت في بناء وعي كافي لدى المؤسسات وأصحاب المشاريع بضرورة تبني أهداف حماية البيئة وضمان الصحة والسلامة ضمن أهدافها الاستراتيجية وتحقيقها وفقا لتبني المعايير الدولية والمحلية المتفق عليها .

بالنظر إلى شهادة في نظام إدارة البيئية، شرعت مؤسسة ENSP في نهج يشكل تحليله البيئي خطوة مهمة لتحقيق الامتثال التنظيمي والمعياري لها؛ وذلك من خلال تحديد الجوانب البيئية الهامة التي يجب مراعاتها والعمل على تحقيقها في نشاط المؤسسة.

كجزء من إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة، اعتمدت المؤسسة سياسة السلامة البيئية من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن ذكرها فيما يلي:

– إجراءات إدارة البيئية؛

– إجراءات تحديد الجوانب البيئية التي يجب مراعاتها والعمل على تحقيقها؛

– إجراءات تقييم الامتثال التنظيمي الداخلي لمعايير السلامة والمحافظة على البيئة،

– برنامج الإدارة البيئية.

2–1– نظام إدارة النفايات

ضمن الدراسة سنتطرق لأهم الإجراءات المعتمدة من طرف مؤسسة ENSP لإدارة النفايات المرتبطة بأنشطة وخدمات حفر الآبار، عبر تحديد طرق إجراء عمليات التشخيص والتدقيق في النفايات المرتبطة بمخرجات ومدخلات المؤسسة عبر مختلف مواقعها، لتحديد النصوص التنظيمية واعتماد أفضل تقنيات إدارة النفايات والطرق المناسبة للمعالجة و / أو التخلص منها وفقا للأنظمة المعتمدة للمراقبة أو التقليل أو الحد من آثارها وتأثيرات الصحة على سلامة الأفراد والبيئة.

يحكم عمليات: الفرز، التجميع، النقل والعلاج و/ أو التخلص مجموعة متسلسلة من المراحل نوجز أهمها فيما يلي:

أ/ تشخيص المخلفات: مديرية الصحة والسلامة والبيئة على مستوى المؤسسة مسؤولة عن إجراء عمليات تشخيص النفايات وفقا للخطوات التالية:

– إنشاء الموازنات المادية: الخطوة الأساسية لإنشاء جرد النفايات هو التشخيص البيئي (تحليل مفصل للعمليات التشغيلية وأثارها المحتملة على البيئة)، عن طريق تحديد المدخلات والمخرجات المادية والغير مادية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة.

– تحديد الأنشطة المولدة للنفايات: إن طبيعة وكمية الموارد والمستلزمات المادية التي توظفها مختلف الخدمات والأنشطة المقدمة من طرف المؤسسة (المدخلات) تجعل من الممكن تحديد الأنشطة التي تولد النفايات عن طريق تقييم الكميات المنتجة من النفايات (المخرجات). ويتم ذلك سنويا أو بعد إنشاء نشاط أو عملية جديدة أو كنتيجة للتغيرات في العمليات القائمة.

– تصنيف النفايات: تصنف النفايات، ترمز، صنفها (الفئة)، الكمية المتولدة، مصدر النفايات (نشاط المنشأ لها) وحالتها يعتمد هذا التصنيف على مراسيم داخلية وخارجية متعارف عليها في مجال النشاط تحدد تسمية النفايات أو رقمها الاستدلالي ضمن وثيقة خارجية لعملية مراقبة وتقييم الامتثال التنظيمي والمعياري للمؤسسة.

– تقييم التأثيرات: يتم فيه تسليط الضوء على جميع السيناريوهات والآثار لتفاعلات النفايات مع البيئة والآثار السلبية على صحة الإنسان، والتأثيرات المباشرة والغير مباشرة، على المدى القصير والبعيد على البيئة المباشرة لموقع النشاط وخارجها.

تعتمد التأثيرات المصاحبة على تحديد معيار خطورة (ضرر) النفايات، وفقا لتركيبة النفايات استنادا إلى أوراق بيانات السلامة الخاصة، أو بفضل إجراءات القياس والتحليل.

– التحقق من الامتثال: يتم تقييم الآثار المرتبطة بالنفايات من قبل موظف البيئة من خلال مقارنة الوضع الفعلي من حيث التلوث الناتج عن العمليات والمتطلبات التنظيمية التي حددها التشريع الجزائري، وفق إجراء تقييمات تحليلية أو نظرية.

ب/تطوير خطة العمل وبرنامج إدارة النفايات:

بالنسبة للنفايات، تضع إدارة البيئة على مستوى المؤسسة خطة لإدارة النفايات وفقا للأنظمة المحددة للإجراءات والأساليب المعتمدة في التخزين والفرز والنقل والمعالجة، يتم التحقق من صحتها وتنفيذها ومراقبتها بشكل مشترك مع الأفراد المسؤولين عن العمليات المعنية.

بالنسبة إلى النفايات التي لها تفاعلات كبيرة مع البيئة أو تولد تلوث كبير، يقوم رئيس قسم البيئة بتطوير برنامج إدارة يهدف إلى التقليل أو الحد من أخطارها وآثارها المحتملة سواء في المصدر كمدخلات عند الاستخدام أو بعد عملية التحويل والمعالجة كمخرجات (نفايات) والتخلص من أي خطر يمكن أن تلحقه بالبيئة.

يتم تقديم البرنامج وتنفيذه ورصده بالتعاون مع مديري مختلف العمليات التي تعكس نشاط توليد النفايات داخل المؤسسة من أجل التحسين المستمر لإدارة النفايات، كما يمكن لإدارة النفايات في حالات خاصة اللجوء إلى الاستعانة بأطراف خارجية تتمتع بالكفاءة والتجربة والخبرة وتمتلك التكنولوجيا والمعارف الكافية في معالجة النفايات ضمن عمليات التعاقد من الباطن.

يتم تقييم فعالية الخطة والبرنامج الذي يعكس مختلف الإجراءات المتخذة وطرق العلاج المختارة للنفايات عن طريق التشخيص المقارن لأنواع وكميات النفايات المعالجة نهائيا أو جزئيا عبر مراقبة الخطة والبرنامج ومراجعتهما وتحديثهما أثناء تدقيق إجراءات العمل الجديدة أو تعديلها أو اقتناء منتجات أو معدات جديدة.

تلتزم المؤسسة بالإبلاغ سنويا من خلال مصلحة إدارة البيئة بها عن طبيعة، كمية وخصائص النفايات الخطرة الخاصة المعالجة للهيئات والإدارات الرسمية والتدابير المتخذة التي اتخذت أو يتعين اتخاذها للحد من توليد النفايات والحد من أخطارها على البيئة وسلامة الأفراد.

عملية الإبلاغ عن إدارة النفايات تتم من خلال إعداد تقرير بيئي شهري عن طريق خدمات الصحة، السلامة والبيئة للمنشآت وإبلاغ إدارة البيئة لإدارة.

2-2- الإجراءات المتخذة لتحسين إدارة النفايات على مستوى المؤسسة

يتم تلخيصها فيما يلي:

- الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية الداخلية والخارجية المنظمة والمحددة لقواعد الحد ومنع التلوث.
- التقليل من استهلاك الموارد الطبيعية.
- التنويع من مصادر استهلاك الطاقة والتركيز على المصادر النظيفة منها.
- تقليل النفايات.
- احترام والاستجابة للمعايير المحلية والدولية للسلامة وحماية البيئية.
- إشراك الموردين والمقاولين من الباطن عن طريق تشجيعهم على اعتماد نظام إدارة بيئية
- تضع إدارة البيئة في كل عام خطة عمل لتحقيق برنامج الإدارة البيئية.

تبني نظام إدارة البيئة وهو يعكس سياسة المؤسسة الرسمية المتبناة من قبل الإدارة العليا ورؤيتها العامة وتوجهات المنظمة المتعلقة بتقويض برنامج إدارة البيئة.

2-3- الأهداف والمؤشرات البيئية

تمثل الأهداف والمؤشرات البيئية أيضا من الأهداف الاستراتيجية لسياسة المؤسسة وهي مقياس هام لدرجة أداء نظام الإدارة البيئية من قبل المؤسسة وتقييم مدي مطابقتها للوائح التنظيمية البيئية.

يتم إجراء تقييم للامتثال التنظيمي في المؤسسة على مرحلتين؛ تتعلق المرحلة الأولى بتحديد النصوص التنظيمية المطبقة على أنشطة المؤسسة وترتبط المرحلة الثانية بتقييم درجة امتثال أنشطة المؤسسة مع الأنظمة المعمول بها.

فيما يتعلق بمجال الوعي البيئي، قامت إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة (QHSE) بتطوير برنامج توعية يشمل الصحة والسلامة والبيئة على مستوى المؤسسة، يركز على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد اللوائح المعمول بها في قياس الامتثال التنظيمي البيئي.
- تسمية وتصنيف النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة.
- إدارة النفايات الخاصة الخطرة.
- الفرز الانتقائي للنفايات.

– إعادة تدوير النفايات.

– خفض استهلاك الطاقة والتحكم في استهلاكها.

كما أطلقت إدارة البيئة مشروعاً لتحديد النفايات وتقدير كميتها وتصنيفها المخزنة عبر الهياكل المختلفة من المؤسسة، وفي أعقاب هذه العملية، شرعت إدارة الجودة والصحة والسلامة والبيئة في تدريب الممثلين للهياكل المختلفة على التسمية التنظيمية للنفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة التي يحكمها المرسوم التنفيذي رقم 06-104 من 28 فبراير 2006.

الخاتمة: خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات جاءت كما يلي:

النتائج: تتمثل أبرز النتائج المتوصل إليها:

– استمرارية منظمات الأعمال اليوم لم تعد مرتبطة بقدرتها على تعظيم الأرباح وإنما بقدرتها على الحفاض على استدامة أنشطتها في ظل بيئة أعمال تنافسية تطرح الكثير من التحديات على مستوي إدارة الموارد، المحافظة على البيئة، علاقتها مع أصحاب المصالح والمشاركة في عملية التنمية المستدامة، المنظمات في ظل كل هذه التحديات أصبحت ملزمة أكثر من أي وقت مضى بانخراط إلى جانب الحكومات في تولي مسؤولياتها في تبني القضايا الاجتماعية والالتزام بها خدمة للمصالح العامة وتحسينا لصورتها وسمعتها، ضمن أهداف استراتيجية واضحة تعكسها رؤية ورسالة وثقافة المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين رفاهية المجتمع وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والعمل على استدامتها وتثمينها وحماية البيئة من أضرار أنشطتها.

– منظمات الأعمال الحديثة أصبحت على وعي بضرورة تحمل مسؤولياتها البيئية في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث الناتج عن ممارسات أنشطتها ومنتجاتها، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الامتثال الأخلاقي والقانوني لنظم ادارة البيئة السليمة المحلية والدولية ما يحقق للمنظمة مكاسب في تحسين قدرتها التنافسية من خلال التقليل من التكاليف وتحسين صورتها التسويقية لدى المستهلك.

– المؤسسة الوطنية لخدمة الآبار على وعي كافي بأهمية تطبيق الأهداف الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية من مدخل المحافظة على بيئة نظيفة ومستدامة خالية من مظاهر التلوث الذي قد يدمر مقومات استمرارية الحياة وتحدد الموارد الطبيعية من خلال تطبيق نظام متكامل لإدارة البيئة السليمة، والعمل على احترام المعايير العالمية لحماية البيئة في مجال تخصصها وهذا من توظيف التكنولوجيا والموارد المادية والمالية والبشرية في حماية البيئة من خلال معالجة مختلف النفايات الصلبة والغير الصلبة واعتباره هدف استراتيجيا لا يختلف عن باقي الأهداف الأخرى العاكسة لرؤية ورسالة واستراتيجية المؤسسة لبلوغ النجاح والنمو والاستقرار.

التوصيات: يمكن طرح التوصيات التالية:

– ينبغي على المؤسسة محل الدراسة تحيين سياستها البيئية، بما يحقق الالتزام بقانون حماية البيئة للمؤسسات ذات الأنشطة الصناعية الملوثة والعمل على ضمان رصد ومراجعة دورية للأداء البيئي للعمليات وتحسين بيئة العمل بما يتوافق مع القوانين المحلية والدولية في الخاصة بحماية البيئة والمستهلك؛

– تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من آثارها السلبية على البيئة من خلال تكثيف جهود البحث العلمي في مجال التقنيات والتكنولوجية الصديقة للبيئة في مجال استخدام الطاقة واستهلاك الموارد ومعالجة المخلفات وتثمينها؛

– الاهتمام بتعزيز ثقافة حماية البيئة لدي الموارد البشرية في كافة المستويات داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛

– ضرورة التركيز على سياسة الجودة في مختلف مراحل نشاط المؤسسة والالتزام بالمواصفات القياسية الدولية في مختلف مراحل عملية النشاط، ما يعزز الوصول إلى جودة السياسة البيئة للمؤسسة؛

– التركيز على تدريب ورفع كفاءة الموارد البشرية في مجال التخطيط والتنفيذ والمراجعة لمختلف الإجراءات والسياسات البيئية المتخذة والمطبقة.

– ضرورة تسويق الصورة الحسنة لسمعة المؤسسة، عبر التعريف بمختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في سبيل لحماية البيئة، من خلال التركيز على الجانب الإعلامي التوعوي الهادف وعقد لقاءات وورش عمل وندوات تركز على تحسيس وتعريف المجتمع المدني بسياسة المؤسسة البيئية والنتائج التي توصلت لها في سبيل المحافظة على البيئة.

المراجع:

1. أحمد عوض، (2002)، دراسات بيئية، مصر، دار نوبار للطباعة.
2. إيثار عبد الهادي آل فيحان، (2008)، تقويم مستوى تنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO14001'2004'– دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة البطاريات معمل بابل1، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد70، بغداد، العراق.
3. بلال خلف السكارنة، (2009)، أخلاقيات العمل، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
4. جبار بوكثير، (2017)، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.
5. سماي علي، (2018)، أهمية الالتزام بالمسؤولية المجتمعية كحتمية لتعزيز دور قطاع التعدين في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العربي الدولي الخامس عشر للثروة المعدنية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
6. صالح السحيباني، (2009) المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية ، بيروت، الجمهورية اللبنانية.
7. الطاهر خامرة، (2007)، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سوناطراك – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، الجزائر.
8. طاهر محسن منصور الغالبي، (2006)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الأولى، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع.
9. طاهر محسن منصور الغالبي، (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
10. عادل عبد الرشيد عبد الرزاق،(2005)، نظام الإدارة البيئية EMS والمواصفة القياسية ISO 14000 وتطبيقهما في الوطن العربي، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
11. عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، (2012)، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر.
12. فؤاد محمد حسين الحمدي، (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، الجامعة المستنصرية، العراق.
13. محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، (2009)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .
14. مشان عبد الكريم، (2013)، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
15. مقدم وهيبة، (2013)، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.
16. نوال علي تعالبي، (2014)، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي.

17. Carroll, Archie B, (1999), corporate social responsibility: Evolution of a definitional construct, Business & society.

18. Dirk Holtbrugge & Corinna Dogl, (2012), how international is corporate environmental responsibility? A littérature review, journal of international management.

19. Floriane Bouyoud,(2010), Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises, thèse de doctorat en management, le CNAM, Paris.